

المرصد البحريني

نشرة شهرية تعنى بحقوق الإنسان في البحرين

B H R M

Bahrain Human Rights Monitor

مرصد البحرين لحقوق الإنسان

مارس 2010

العدد (الرابع عشر)

ماذا بعد التقرير؟

الحقيقة لم تنكشف (كاملة) بالتقرير الذي أصدرته هيومان رايتس ووتش الشهر الماضي، تحت عنوان مثير هو (التعذيب يبعث من جديد). ومع أن هناك كثيرين وجهوا نقدهم إليه، لما احتواه من ثغرات، فإن له رغم ذلك وجه إيجابي، ضاع في زحمة النقاش والجدل الذي أثاره داخل البحرين، سواء بين الإعلاميين والحقوقيين، أو بين الجهات الرسمية أو أعضاء البرلمان. ثغرات التقرير كثيرة مثل: غياب وجهة النظر الرسمية تجاه المزاعم، واعتماده بشكل كامل على أقوال معتقلين سابقين في أحداث شغب وعنف، هم في الغالبية الساحقة من ذوي الإنتماءات السياسية المعارضة لمسيرة الإصلاحات. وأيضاً فإن بعض المعلومات التي وردت في التقرير ليس فقط غير دقيقة، بل غير صحيحة، مثل بعض الأسماء التي وردت لموظفين في وزارة الداخلية، تبين أن لا علاقة لهم بموضوع التقرير.

لا نعتقد بأن هيومان رايتس كانت تستهدف التشهير بالنظام السياسي في البحرين، وعليه لا يمكن قبول الاتهامات التي تلقى على عواهنها ضد المنظمة بأنها عميلة للمخابرات الأجنبية وما أشبهه، وهي اتهامات وردت من كتاب في الصحف ومعلقين إعلاميين. نحن نفترض حسن النية، وأن هدف التقرير إصلاح الوضع إن كان خاطئاً، ويجب أن نستفيد منه على هذا النحو. من الناحية الإيجابية، فإن من المهم التذكير بأن التقرير أطلق من البحرين، وبالتحديد من مقر الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وهي أول جمعية حقوقية تأسست في عهد الإصلاحات، وقد تمت مناقشته بإسهاب واستفاضة في الصحافة والإعلام، كما تم التعليق عليه في أروقة البرلمان ومن قبل مسؤولي الدولة. ويقدر ما أعطى هذا الأمر مؤشراً على مساحة الحرية، وثقة النظام بنفسه وبمشروعه. فإن التقرير ولد حراكاً سياسياً وحقوقياً ونقاشاً إيجابياً على المستويات الرسمية والشعبية والتشريعية، انطلقت معه موجة من الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وبتطلعات غير محدودة لما يجب أن يكون عليه الوضع الحقوقي في الدولة.

ومن المتوقع أن يبعث التقرير روحاً جديدة في الأجهزة الرسمية خاصة وزارة الداخلية، ويدفعها للتحقيق في مزاعم التعذيب، ووضع الآليات التي تمنع وقوعه، وكذلك الآليات التحقيق بشأنه. كما يفترض أن تكون المؤسسات الرسمية المعنية بموضوع حقوق الإنسان قد تعلمت درساً من التقرير، يقول بأن التأخير في الرد على الجهات الحقوقية الدولية، لن يجعل هذه الأخيرة تنتظر إلى ما لا نهاية، بل ستصدر تقاريرها حتى وإن لم تتضمن وجهة النظر الرسمية.

نحن متأكدون بأن التعذيب في البحرين لا يمثل حالة منهجية. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه القطع بعدم وجود تجاوزات للقانون، فإن الموضوع برمته لازال محاطاً بالشكوك، نظراً لغياب الشفافية من قبل الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الحالات التي ذكرها تقرير هيومان رايتس ووتش تضمنت قدراً من المبالغة في التوصيف من قبل من أدلوا بشهاداتهم حول الموضوع. لكن الشيء المؤكد، هو أن التقرير لا يكفي لكشف ملامسات التعذيب، وأن الأجهزة الحكومية مطالبة - وهي قد وعدت عبر وزارتي الداخلية والخارجية - بدراسته والتحقيق فيما تضمنه من قضايا، بصورة شفافة ومهنية. وينبغي هنا التذكير بحقيقة أن وزارة الداخلية كانت قد اعترفت ضمناً بوجود تجاوزات، حين أحالت قبل عدة أشهر عدداً من منتسبيها إلى القضاء، وقد أكد وزير الداخلية هذا الأمر مرة أخرى بعد صدور تقرير هيومان رايتس ووتش. لكن الوزارة نفسها، لم تكشف للرأي العام، وبصورة شفافة، عن طبيعة تجاوزات منتسبيها وسبب إحالتهم إلى القضاء، كما لم تكشف عن نتائج الأحكام التي أصدرها القضاء (إن وجدت)، فضلاً عن أن التحقيقات التي أجرتها في فترات سابقة في قضايا أخرى لم يعرف عنها شيء.

نتمنى أن يضع التقرير حداً للجدل واللغط الدائر حول مزاعم التعذيب. يجب أن توجد آلية تحقيق مقبولة تتسم بالشفافية والمهنية والحيادية، وتتعاظم مع كل القضايا والإشاعات والمزاعم المتعلقة بالتعذيب، كيما تكون مقبولة من قبل الأطراف كافة.

اقرأ

٤ تفاعلات تقرير HRW

حول التعذيب

٦ هزة في الوسط

الحقوقي البحريني

٧ ماذا نخسر بسبب

الانتهاكات؟

٨ التعذيب: البنية

السياسية والاجتماعية

١٠ قريباً.. ولادة قانون

الصحافة البحريني

ندوة تعريف

بحقوق المعاقين

عقدت جمعية الصداقة للمكفوفين ندوة في (٢٠١٠/٢/٦) حول (التحدّي المعرفي - المعرفة في الحقوق القانونية الدولية) بمشاركة أكثر من ٤٣ من الجمعيات والمؤسسات والمهتمين والعاملين في مجال الإعاقة. ودعت عضو جمعية (متلازمة داون) فاطمة الجيب، إلى مكافحة أشكال التمييز ضد المعاقين، وضرورة توعيتهم بحقوقهم، وتنظيم البرامج التدريبية، وتهيئة البنية التحتية القادرة على استيعابهم في سوق العمل. ورأت الجيب، أهمية خلق صورة إيجابية عن المعاقين، واحترام حقوقهم ومساواتهم مع الآخرين من أقرانهم، وتكوين جماعة ضغط لتحقيق ذلك، لافتة النظر إلى عدم مصادقة البحرين على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم وجود قانون خاص بحقوق المعاقين.

النواب مذكرة تتضمن مقترحات ورؤى الإتحاد ومؤسسات أهلية أخرى، تتعلق بمشروع قانون الحماية من العنف الأسري، وقد وقّع المذكرة نحو ألف شخص. وأكدت المذكرة على أهمية إصدار قانون يجرم العنف الأسري، وعدم الاكتفاء بالأخلاق المجتمعية. وكان الإتحاد قد تقدم باقتراح مشروع قانون لمجلس النواب قبل ثلاثة أعوام يتضمن ٣٠ مادة، قالت المادة ١٣ منه: (في حالة وجود خطر جسيم يهدد حياة أو صحة أو سلامة الضحية، وعدم احتمال منع الخطر، يجوز للمحكمة أن تشمل أمر الحماية ضد المعتدي بإلزامه بمغادرة مسكن الأسرة).

الديمقراطية وحقوق

الإنسان

عقدت جمعية المنتدى ندوة عن

النهيبة سبيكة:

لا لفرض الكوتا

قالت قرينة ملك البحرين صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، أنها لا ترى أي عائق يمنع المرأة البحرينية من مشاركة الرجل في بناء وطنها، ورفضت في



الوقت نفسه دخول المرأة البحرينية البرلمان عن طريق (الكوتا)، موضحة - في لقاء مع

صحيفة الحياة، ٢٠١٠/٢/٨، أن (فرض كوتا قد يأتي بغير المؤهلات، ما سيفشل التجربة السياسية للمرأة، بل يعيد مشاركتها في هذا المجال إلى الوراء) مؤملة أن تكون مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية القادمة ناجحة، وأن تبرهن عن نضج في وعيها السياسي. وقالت الأميرة سبيكة بأنها لا تحبّد فرض المرأة سياسياً عبر نظام الكوتا، وأن على المرأة البحرينية اتباع الطريق ذاتها التي يسلكها الرجل في وصوله إلى مجلس النواب، بحيث ينتخبها الشعب عن طريق القناعة وليس الفرض.

(الديمقراطية).

النائبة الكويتية رولا دشتي انتقدت كثرة الإستجابات للوزراء في مجلس الأمة الكويتي، وانحصار اهتمام النواب بموضوع توفير الخدمات دون القضايا المصيرية، ودعت إلى تعديل الدستور؛ في حين لاحظ علي فخر (بأن الدولة - في الخليج - قوية جداً يقابلها مجتمع ضعيف جداً) وأن الدولة عملت على ابتلاع المجتمع وإضعافه، ودعا إلى تغيير ميزان القوى بين الطرفين عبر مصالححة الدولة والمجتمع، وإيجاد كتلة سياسية قوية من التيارات السياسية كافة. على صعيد آخر، قال الأستاذ شملان العيسى بأنه (لا يمكن أن تزدهر أي تجربة للديمقراطية في مجتمعات مغلقة) ودعا إلى عدم إهمال العامل الثقافي، الذي تكمن فيه جذور أزمة الديمقراطية في المنطقة. أما السعودي محمد سدحان، فرأى أن عقبة الإصلاح في المنطقة تكمن في السعودية، وفي حال إزالتها (فإن كل دول الخليج ستنعم بذلك [الديمقراطية]).

إشادة ومطالبة

بحقوق المرأة

الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين - وبمناسبة يوم المرأة العربية، ٢٠١٠/٢/٨ - أشاد بما حققته المرأة العاملة منذ عهد الإصلاحات، ولكنه أشار إلى الفجوة التي لاتزال قائمة بين ما تستحقه المرأة وفق نصوص الدستور، وبين ما يجري على الواقع؛ موضحاً العديد من المسائل التي لاتزال عالقة أو التي يجري بحثها في البرلمان، مثل: الإجازة الخاصة بالولادة والأمومة؛ والتحرش الجنسي في العمل، والتمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالراتب والعلوّة، وفرص التدريب. من جهة أخرى، نظم الإتحاد ندوة تحت عنوان: (المرأة العاملة بين الدستور والتشريع) تحدثت فيها مسؤولة في الإتحاد (سعاد المبارك) عن اتساع فجوة التمييز ضد المرأة في القطاعين العام والخاص.



المرأة العاملة بين الدستور، وبين ما يجري على

مذكرة حول العنف الأسري

قدّم الإتحاد النسائي لرئيس مجلس

الإصلاحات السياسية

في الخليج

عقد في البحرين في ٢٠١٠/٢/٨ - ٨ (مؤتمر التنمية) الثاني عشر، وهو ملتقى للمتقنين والناشطين السياسيين الخليجيين، وقد ناقش المؤتمر تجارب المجالس الوطنية في أربع من دول الخليج العربي، هي الكويت، البحرين، الإمارات والسعودية. ودعا المفكر البحريني علي فخر إلى (إجراء مصالحات جماعية بين كافة التيارات السياسية الإسلامية



منيرة فخر

والليبرالية والقومية لتشكيل كتلة قويّة قبل القيام بأي تحرّك سياسي). وأعربت المنسق العام للمنتدى، منيرة فخر، عن أسفها لتراجع تجارب إشراك المواطنين في صناعة القرار (فلا زلنا في الخليج ندار من قبل نخبة سياسية صغيرة، والوضع الحالي لا يمثل أدنى تطوراتنا). وأضافت: (يجب أن تكون رسالتنا اليوم لأصحاب القرار، بأننا بلغنا سن التكليف في أهليتنا لممارسة الديمقراطية. إننا مؤهلون ونستحق الديمقراطية، لا شيء سوى

وزير الداخلية يجيب النائب فيروز

رداً على سؤال النائب جواد فيروز حول مزاعم التعذيب على ضوء تقرير هيومان رايتس ووتش (انظر ص ٥)، قدم وزير الداخلية



النائب فيروز
ووزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة إجابته عليه، فقال بأن (وزارة الداخلية تقوم بالتحقيق في جميع البلاغات والشكاوى التي ترد إليها بشأن الادعاءات بوجود أي تجاوزات صادرة عن أحد أعضاء قوات الأمن العام... ويتم اتخاذ كل الاجراءات القانونية على ضوء ما تسفر عنه تحقيقاتها، فإذا ثبت ارتكاب أي مخالفة أو تجاوز يتم اتخاذ الاجراءات الواجبة لمساءلة المخالف طبقاً لقانون العقوبات وقانون قوات الأمن العام).

وقال الوزير بأن هناك جهات أخرى في الوزارة تتولى تلقي الشكاوى والبلاغات وتقوم بالتحقيق أيضاً، ومنها ادارة الشكاوى وحقوق الانسان، موضحاً أن (عدد القضايا التي تم التحقيق فيها بمعرفة وزارة الداخلية بناء على الشكاوى والبلاغات المقدمة بلغت ٣٢ قضية خلال ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حيث تم التعامل معها وفقاً للإجراءات القانونية). لكن الوزير قال بأنه (لم تتم حتى الآن إحالة أي قضية الى القضاء بهذا الشأن؛ نظراً لعدم وقوع ذلك [التعذيب]، ولم يصدر أي حكم قضائي بإدانة أي من أعضاء قوات الأمن العام بتهمة التعذيب من أي جهة قضائية). ورأى الوزير بأن (الإدعاءات ومزاعم التعذيب التي يرددها البعض هي مجرد إدعاءات مبنية فقط على أقاويل مرسله لم يرقم عليها سند أو دليل قاطع) مشيراً الى أن مراكز التوقيف (تخضع جميعاً لرقابة الجهات القضائية ممثلة في النيابة العامة والقضاء حيث يجوز لهما التفتيش والتحقيق في أي شكاوى تصل اليهما في حدود القوانين، ولهما اتخاذ الاجراءات القانونية قبل من يثبت ارتكابه لأي مخالفة في هذا الشأن).

شركات النفط). الإعتصام الأخير يعتبر الرابع من نوعه في الآونة الأخيرة، على أمل أن يحل المشكلات القائمة بين نقابة عمال بابكو ومجلس إدارة الشركة.

.. اعتصامان آخران!

اعتصم خريجو الدراسات الاجتماعية للمرة الواحدة والثلاثين في (٢٠١٠/٢/٨) وذلك أمام وزارة التربية والتعليم، مطالبين بتوظيفهم،



ويتدخل مباشر من الملك لحل مشكلتهم، خاصة بعد الوعود الرسمية بتوظيفهم منذ ستة أشهر

والتي لم تتحقق بعد. على صعيد آخر، اعتصم في (٢٠١٠/٢/٩) حراس سوق المنامة المركزي أمام مجلس النواب، مطالبين بتعديلات وظيفية وشمولهم في الترقيات.

العنف لا علاقة له

بحرية التعبير

في ندوة لجمعية الحقوقيين البحرينية، ألقى المستشار القانوني أحمد عبدالحكيم محاضرة حول حرية الرأي والتعبير في البحرين، قال فيها أن وسائل التعبير والقنوات السلمية المشروعة في العالم معروفة كالبرلمان والنقابات والجمعيات السياسية وغيرها، وهي متاحة للجميع للتعبير عن الرأي والفكر. وأشار عبدالحكيم إلى أن العنف والجريمة لا يعتبران وسيلة للتعبير عن الرأي مطلقاً، بل إرهاباً، ملمحاً الى أن هناك من يبرر استخدام الشغب وما يتخلله من عنف وحرائق وتخريب بأنه يدخل في إطار حرية التعبير. وأضاف بأن مثل تلك التبريرات تستند على حجج واهية وخالية من الأسس القانونية، وأن هدفها إجبار الدولة على تغيير سياساتها. وبين عبدالحكيم أن المشرع البحريني جرم العنف بكافة صورته وأشكاله، وأن من يحاول الخلط بين حرية التعبير والفكر من جهة، وبين العنف كوسيلة من وسائل التعبير من جهة أخرى، فإنه يخالف القانون والدستور والاعتبارات السياسية والقيم الاجتماعية.

(الديمقراطية ومسألة الإعتصام بحقوق الإنسان) حضرها جمع من السياسيين والحقوقيين والمتقنين وقادة الرأي العام. وقد حضر في الندوة أستاذ الفلسفة المعاصرة بجامعة الكويت الزواوي بغوره، الذي رأى أن اعتماد الديمقراطية الليبرالية كنظام حكم، يساهم في بروز المجتمع المدني، وفي فصل الدين عن السياسة، بما يؤدي الى جعل الدولة أكثر عدلاً وتقدماً. وتابع بأن المزيد من الحرية يؤدي بالضرورة الى مجتمع أكثر عدالة، وأن المجتمعات الأبوية تخنق حقوق المرأة وتجعل الأخيرة تحمل صورة مشوهة عن ذاتها وهويتها.

اعتصام يطالب بالإفراج عن موقوفين

احتشد جمع من المواطنين في ٢٠/٢/٢٠١٠ في اعتصام سلمي يطالب بإطلاق سراح الموقوفين على ذمة قضية المعامير التي راح ضحيتها عامل باكستاني بريء لقي حتفه في أعمال شغب وعنف بسبب



تعرض سيارته لقنبلة حارقة. شارك في الإعتصام أهالي الموقوفين وعدد من الناشطين السياسيين ورجال دين. المعتصمون حملوا لافتات وصور وأعلام البحرين، وأصدروا بياناً قالوا فيه أنهم سيستخدمون الوسائل السلمية في المطالبة بإطلاق سراح الموقوفين.

اعتصام لعمال (بابكو)

اعتصم مئات من عمال شركة نفط بابكو في ٦/٢/٢٠١٠، مع عوائلهم، وذلك أمام بوابة معمل التكرير، احتجاجاً على سياسات



الخاصة للشركة، وعلى ما أسموه بالتمييز بين العمال المحليين والأجانب في الإمتيازات والرواتب والترقيات. وقد رفع المعتصمون لافتات كتب عليها (لا للتمييز بين العمالة الوطنية والأجنبية)، و(لا للتمييز بين عمال

تفاعلات تقرير هيومن رايتس ووتش حول البحرين

نقاش إيجابي يؤسس لتطور مستقبلي

ردود الفعل على تقرير هيومن رايتس ووتش الأخير كثيرة ومتعددة ويصعب حصرها، ولكن من أجل نقل صورة عامة حول التفاعلات المحلية للتقرير، ومدى حرية النقاش، وطبيعة الحراك الحقوقي في البحرين، اخترنا جملة من المواقف التي تعبر عن مختلف الإتجاهات في الشارع البحريني. ونعتقد بأن كل النقاش الدائر والذي لازال يدور، يدخل في سياق إيجابي يفيد في المدى البعيد الوضع السياسي والحقوقي في البحرين ويخدم تطورهما.

لن نتهاون مع التجاوزات

وزير الخارجية، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة

٢٠١٠/٢/٩

حكومة المملكة تعاونت مع المنظمة [هيومان رايتس ووتش] بشكل كامل وشفاف في إعداد تقريرها، وذلك عن طريق فتح سجلاتها الرسمية، وترتيب اللقاءات مع مسؤولي النيابة والمسؤولين الحكوميين، إلا أن التقرير قد صدر قبل أن تستكمل مملكة البحرين تقديم المعلومات المطلوبة، إضافة إلى تضمينه مسائل تتطلب ردوداً إضافية مناسبة. نتيجة لذلك، فإن حكومة المملكة ستنتظر في الإدعاءات التي أثارها التقرير ونتائجه، وذلك لضمان استمرار مملكة البحرين في القيام بعملها على أكمل وجه وحسب المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إذا ثبت خلال النظر في هذه الادعاءات بأن أيًا منها قد وقع، بما يتعارض مع القانون ومع الاتفاقيات الدولية، فستتم إحالة هذه المسائل إلى الجهات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. إن مملكة البحرين تدين، بكل صراحة، أي معاملة مهينة لأي فرد قيد الاحتجاز ولن تتهاون مع أي مخالفة في هذا الشأن. إن مملكة البحرين ستستمر في العمل مع منظمة مراقبة حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة لضمان استمرار تطبيق المعايير الدولية في المملكة وحماية حقوق الإنسان فيها كمبدأ أساسي لسيادة القانون.

ولفنا الحقوقي

عادل مرزوق

البلاد - ٢٠١٠/٢/٩

على الرغم من الانتقادات والملاحظات بشأن بعض الملفات الحقوقية سواء [جاءت] من هيومن رايتس ووتش أو غيرها... يبقى وضع حقوق الإنسان في البحرين متقدماً بالمقارنة مع العديد من الدول في المنطقة. يبقى أن ترصد الجهات الحكومية المعنية مواطن الخلل القائمة بدقة وأن تضع الحلول الواقعية والقادرة على سدها. سد الثغرات لن ينجح عبر سياسة الرفض والمقاطعة والتشكيك بمصداقية وحيادية هذه المنظمات، بل باستضافتها هنا في البحرين، والاجتماع بها، والاستفادة من خبراتها في حل الإشكاليات العالقة، والمشروع الإصلاحي لجلالة الملك قادر على احتواء هذه الملفات وحللتها.

أمرت بالتحقيق فيها ورد من (إدعاءات)

وزير الداخلية، الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

٢٠١٠/٢/١٥

نحن أولى بإنصاف هذا البلد وأهله ونرفض مبدأ التعذيب ولا يوجد تعذيب ممنهج [في البحرين]، ولا ولن يتم التغاضي على من يسيء المعاملة إلى أي مواطن أو مقيم في المملكة، ونحرص على أن تكون الإجراءات سليمة وطريق وصولها للجهات الخارجية بصورة واضحة ومتكاملة تتفق مع الواقع.

وزارة الداخلية تعاملت مع المنظمة بكل شفافية، وتمت مقابلة مندوبيها.. وهذا يعطي أكبر دلالة على الرغبة في التعاون معها، إلا أن المنظمة تسرعت في نشر تقريرها الذي كانت قد أعدته قبل إجراء هذه المقابلات، وبالتالي لم تعطنا فرصة للرد على الحالات التي أوردتها بالتقرير وعليه فإنه جاء غير مكتمل من الناحية الإجرائية، لأنه لم يتضمن ردودنا على الادعاءات، وعلى رغم ذلك فقد أصدرت التعليمات للقيام بمراجعة لجميع الإجراءات والنظر والتحقق فيما ورد من ادعاءات بالتقرير. ليس ثمة خلاف بين منظمة هيومن رايتس ووتش وبين البحرين وليس هناك مواجهة معها، ولكن نتفق معها إذا كان الهدف هو تحقيق أكبر قدر من معايير حقوق الإنسان.

ليس لدينا شيء نخفيه

افتتاحية الأيام، ٢٠١٠/٢/٩

لسنا ضد التقارير المحايدة، ولسنا ضد زيارات منظمات حقوق الانسان، هذا ما قاله وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة في حوار له مع (الايام) في ٦ أبريل ٢٠٠٩ و اضاف بان (يدعو منظمات حقوق الانسان للحضور) فهل في كلام مثل هذا ما يخشى من شيء، أو ما يخفي شيئاً عن المنظمات الحقوقية الدولية، التي لا نتمنى منها سوى الموضوعية والحيادية وشيئاً من المهنية في إعداد تقاريرها عن مملكتنا، وهو ما تمنينا لو كانت هيومن رايتس ووتش قد تحلت والتزمت به.

ليس هناك شيء إسره (تعذيب)

افتتاحية أخبار الخليج، ٢٠١٠/٢/٩

سمح حكومة البحرين للمنظمة الأمريكية هيومن رايتس ووتش بعقد هذا المؤتمر الصحفي الذي تسوق فيه ادعاءات ومزاعم ضد البحرين... بمشاركة بعض العناصر البحرينية التي تدعي الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، لهو أمر يؤكد ثقة حكومة البحرين في نفسها وفي سياساتها، وفي نصاعة سجلها في مجال حقوق الإنسان. فلو كانت في البحرين حكومة بوليسية، هل كان من المتصور أن تسمح بعقد مثل هذا المؤتمر الصحفي فوق أراضيها؟... ليس هناك شيء اسمه (التعذيب)... إننا نعاني حالة إفراط وإسراف في ممارسة الحرية على نحو مطلق، سواء في النشر أو النقد أو التجريح، بل حتى حرية التلغيف والكذب، فهي تمارس في بلادنا بلا أي قيود.

يجب التحقيق في التقرير

حميد الملا، نائب رئيس جمعية المحامين

الوسط، ٢٠١٠/٢/١٤

نرى في الجمعية أن الأمور التي وردت في تقرير هيومن رايتس ووتش فيما يتعلق بالتعذيب، هي واقع معاش... هذه الأمور سبق أن ناقشناها مع وكلاء النيابة العامة والمسؤولين في وزارة الداخلية وأجهزة الدولة، وبالتالي على تلك الجهات الكف عن هذه الممارسات حتى لا تشوه سمعة البحرين.

سؤال مقدّم الى وزير الداخلية

النائب جواد فيروز
الوسط، ٢٠١٠/٢/١٤

نظراً لكثرة الشكاوى من الموقوفين ومحاميهم وذويهم بتعرضهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة أثناء القبض عليهم وخلال فترة التحقيق من قبل الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون، سواء كانت التحقيقات الجنائية أو جهاز الأمن الوطني وذلك لنزع الاعترافات بالإكراه، وممارسة عقاب بدني على المتهمين سواء في القضايا الأمنية أو الجرائم الجنائية.. فما حقيقة ذلك؟

التقرير.. والمهزات الارتدادية

قاسم حسين

الوسط، ٢٠١٠/٢/١٥

ادعاءات [التعذيب] لا يمكن الرد عليها بمقالات تضجّ بروح التشكيك والعداء، وإنما بردّ موضوعي من قبل الجهات المعنية، خصوصاً أنها امتنعت عن الرد على مراسلات المنظمة طوال أربعة أشهر... من المهم الرد عليه [التقرير] حجة بحجة... فالعالم لا يسير حسب أهواننا... وحسناً فعلت الخارجية بردّها الدبلوماسي المسؤول، حين وعدت بدراسة الادعاءات الواردة فيه، فهذه هي اللغة التي يفهمها العالم، فتهمة التعذيب لا تشرف أي دولة أو نظام سياسي... من يحبّ البحرين وتهمه سمعتها حقاً، فليسعّ لاحترام وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

أبعد من التقرير!

سوسن الشاعر

الوطن، ٢٠١٠/٢/١٦

مصادقية وزارة الداخلية هي التي تعنينا أكثر من مصادقية أي تقرير دولي أو محلي، فتلك المصادقية مؤشّر على سيرنا في النهج الصحيح لميثاقنا الوطني الذي قلنا له نعم، ودلالة على تمسكنا بدستورنا وما ورد فيه من مبادئ وقيم تحترم الإنسان وكرامته. المصادقية لا يمكن أن تتحقق بمجرد نفي وزارة الداخلية للاتهامات الموجهة ضدها، فتلك الاتهامات لن تتوقف مادامت الوزارة تعتمد على نفي مسؤوليها.. عدم صحة تلك الادعاءات. المصادقية تحتاج إلى آلية التحقق من الادعاءات، إذ حتى لو مارس أحد أفرادها أي مخالفة أو جريمة (تعذيب أو استغلال سلطة أو نفوذ) - وهذا وارد - فالنظام الداخلي لدى هذه المؤسسة الأمنية يردعه.. هناك خلل في الآلية والأنظمة، فالتحقيقات تتم أحياناً دون وجود محامين، وزيارات المراقبين محاصرة، والأهم أن المواطن لا يعرف نتائج أية تحقيقات داخلية، وما هي نتائجها؟ إن امتلكت الوزارة هذه الأدوات مسبقاً فإنها لا تحتاج أن تنفي؛ فالنفي لا يمكن أن يكون كافياً لرد أي ادعاء، بل إن نظامها الداخلي وشفافيتها في التعامل مع الرأي العام يغنيها عن الرد.

الحكومة تأخرت في الردّ

عبدالله الدرزي

الوسط، ١٠/٢/١٧

معدو التقرير جلسوا مع النيابة العامة وزارات العدل والخارجية والداخلية.. في أكتوبر ٢٠٠٩ خاطبوا النيابة العامة ووزارتي العدل الداخلية من أجل الإجابة على عدد من الأسئلة الدقيقة عن التعذيب... المنظمة لم تتسلم أي رد، وأعدادت مخاطبة الجهات نفسها في ديسمبر ٢٠٠٩ ولكنها لم تتلق أي رد إلا من المفتش العام لوزارة الداخلية الذي قال في خطابه إنه حول الرسالة إلى لجنة حقوق الإنسان في الوزارة. وزارة الداخلية سلمت ردها على رسالة المنظمة قبل يوم واحد من المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه عن التقرير، بينما جاء رد وزارة العدل في اليوم نفسه للمؤتمر الصحافي، وكان على الوزارات ألا تتجاهل الاستفسارات. المنظمة كانت في البحرين قبل ١٠ أيام من المؤتمر الصحافي، وكانت لديها لقاءات بشأن وضع العمالة الوافدة في البحرين، بينما كان تقرير التعذيب جاهزاً قبل شهر كامل.

تجاوب الحكومة

أحمد زمان

البلاد، ٢٠١٠/٢/٢٤

يكفي الحكومة البحرينية فخراً أنها سمحت بتدشين تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش في البحرين... مع إن الحكومة تعرف.. أن التقرير في مجمله لن يكون في صالحها... ربما يكون خطأ الحكومة الوحيد في أنها لم ترد على الأسئلة الكثيرة التي وجهتها إليها هذه المنظمة الحقوقية العالمية في الوقت المناسب.. إذا سلّمنا جدلاً بأن التقرير صحيح في مجمله، فإنه لم يؤكد أن هناك حالات تعذيب ممنهجة في البحرين... وإنما تحدث - كما أوضح الدكتور عبدالله الدرزي الأمين العام السابق للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان - عن حالات فردية يمكن لوزارة الداخلية أن تكتشفها بسهولة.. وأن تعاقب مرتكبيها. نطالب الحكومة بألا تتجاهل التقرير - رغم ما فيه من مثالب وشبهات - وأن تبدأ التحقيق على الفور في هذه (المزاعم).

عنوان مثير

الوقت، ٢٠١٠/٢/١١

فيصل فولاذ، أمين عام جمعية البحرين لحقوق الإنسان من يقرأ عنوان التقرير يعتقد أن هناك تعديباً رهيباً يتم بالبحرين، في حين أنه عند قراءة التقرير سيفاجأ أنه ذاته أشار إلى التعذيب المدعى وقوعه غير مبالغ فيه، ولم يكن بصورة مستمرة. ماذا تتوقعون من تقرير اعتمد في معلوماته على أقوال ومساعدة شخصيات تدعو للعنف والتخريب، واستغلال الأطفال والزج بهم بالمسيرات غير المرخصة وحرق الإطارات واستخدام زجاجات المولوتوف؟

تقرير غير مزعج

رضي الموسوي

الوقت، ٢٠١٠/٢/١٠

تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش يجب ألا يزجنا إذا لم يكن هناك تعذيب وقع على المحتجزين أثناء الاستجواب، بل كان يفترض أن تتم عملية تنفيذ شفافة مقرونة بالأدلة، كما كان يفترض الإعلان عن (التجاوزات الفردية) من قبل عناصر الأمن بهدف تعزيز الشفافية والمصادقية.

لا نستهدف تشويه سمعة البحرين

عبدالنبي العسكري، رئيس منظمة الشفافية

الوسط، ٢٠١٠/٢/٢٢

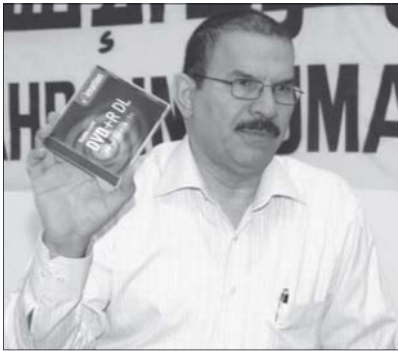
في ظل التطور في مجالات حقوق الإنسان بحرينياً، يجب ألا نقبل دائماً بما هو موجود، وعلينا أن نناضل من أجل الأفضل دائماً، ولذلك نعمل على إظهار النواقص والتراجعات للرأي العام والقيادة السياسية لتلافي استمرارها ولإيجاد الحلول لها. على الجميع أن يفهم أننا لا نسعى لتشويه وتلطيف سمعة البحرين محلياً ودولياً.. لن نقبل بأية معلومات مدسوسة أو مغلوطة تضر بالبحرين وسمعتها. وعلى الدولة مناقشة وبحث كل المزاعم والادعاءات التي تضمنها التقرير بموضوعية للحفاظ على مضي النهج الإصلاحي.

البحرين لم تعد الى المربع النول

عبدالله الدرزي، أمين عام سابق للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

الوسط، ٢٠١٠/٢/٢٢

رغم التقارير التي تشير إلى بعض التراجعات في مجالات حقوق الإنسان، إلا أن البحرين حققت تقدماً ملموساً على هذا الصعيد. البحرين لم ترجع للمربع الأول... وهي لن ترجع طالما كانت هناك مواقف رسمية جديرة بالإشادة، مثل موقف وزير الخارجية.. وكذلك وزارة الداخلية التي تفاعلت بصورة إيجابية أيضاً تجاه التقرير. طموحنا للمستقبل، هو أن تتبنى الدولة مراجعة الأمور والتأكد من المزاعم الواردة في التقرير، وإيجاد حلول لها، إن وُجدت فعلاً.



عبدالله الدرزي

الأمر حين علّق على موضوع الأزمة في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، بأن من الضروري العمل على أن لا يكون أعضاء بعض الجمعيات الأهلية منتمين إلى جمعيات سياسية، حتى لا يتأثر دورها الأهلي بالدور السياسي، وعلى وجه الخصوص الجمعيات الحقوقية (وزير الداخلية في حديث أمام لجان برلمانية في ٢٠١٠/٢/١٥).

وفي الوقت الذي نعبر فيه عن الأسف لاستقالة الأستاذ عبدالله الدرزي، متمنين عودته الى موقعه الحقوقي الذي تحتاجه الساحة، فإننا أيضاً نعبر عن خشيتنا من أن تقع الجمعية الحقوقية الجديدة وهي جمعية سلام لحقوق الإنسان (تحت التأسيس) فيما وقع فيه الآخرون. نحن نتمنى أن تشهر الجمعية قريباً، ولكننا ننصح الأخوة في جمعيتي الوفاق و سلام بأن يفصلوا العمل الحقوقي عن العمل السياسي تماماً، وأن لا يمارس سياسيو الوفاق أية تأثير على نشاط زملائهم في جمعية سلام، لأن العمل الحقوقي سيكون ضحية للعمل السياسي، أو في أفضل الأحوال ملحقاً له، وبالتالي ستبقى سلام ضعيفة ولا يمكنها الإفادة سياسياً، إلا أن تتحوّل الى مجرد بوق إعلامي في الصراع السياسي. ولكي يتحقق الفصل، ففي أضعف الإيمان، يجب أن يستقيل مؤسسو جمعية سلام الحقوقية من مواقعهم السياسية في الوفاق، سواء كانوا قياديين أو أعضاء، كما أن على سلام أن تتحرر منذ الآن مالياً وأن تحرص على وضع ضوابط صارمة في أدائها الحقوقي، حتى لا تنزلق في الموضوع السياسي أو تمارسه أو تنحاز الى بعض أطرافه. وعليها أخيراً أن تلتزم بالمعايير الحقوقية المعروفة، حتى تصبح لجنة حقيقية في مشروع تطوير حقوق الإنسان البحريني.

(التسييس) يطيح بـ (الدرزي)

هزة في الوسط الحقوقي البحريني

وهيمنة الجمعيات السياسية على النشاط الحقوقي، يؤديان بالضرورة الى تحويل العمل الحقوقي الى مجرد أداة في العمل السياسي، بحيث تصبح الجمعيات الحقوقية محكومة في رؤيتها للقضايا والتطورات بالعين السياسية، وفي هذا قسر للحقوقيين على تبني وجهات نظر محددة قد لا يكونوا مؤمنين بها، ودفعهم للقبول بتشخيص للوضع الحقوقي منحاز بعين سياسية، وبأداء قاصر بالنظر للمعايير السياسية، ما يجعل الجمعيات الحقوقية مغلقة على نفسها بسبب تحزبها السياسي، وفي تضاد حادّ مع شرائح وجهات سياسية رسمية وأهلية.

من هنا كان تحذيرنا مبكراً من تسييس العمل الحقوقي، بالرغم من تفهمنا لظروف التحول الديمقراطي وحدائث التجربة السياسية والحقوقية. الآن ظهرت وبوضوح النتائج السلبية جزاء ربط العمل الحقوقي بالانتماءات السياسية الحزبية، ليس فقط في تجربة مركز البحرين لحقوق الإنسان، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، بل وأيضاً في تجربة الجمعيات الحقوقية التي شغلها (التبرير للانتهاكات، أو نفي وقوعها) وقد وضعت الكاتبة سوسن الشاعر الفريقيين في خانة واحدة (فريق - تلمعه الحكومة دون أن تنجح - يكذب أي ادعاء؛ وفريق يصدق أي ادعاء)(الوطن، ٢٠١٠/٢/١٥).

ما ذكره الكاتب سعيد الحمد بأن (استقالة الدرزي تعبر وتعكس ورطة الإزدواجية بين الحقوقي والسياسي) وأن الدرزي (ذهب ضحية لها) وأن الإستقالة (جاءت بضغط عكس تأثير حالة الإزدواجية بين السياسي المنتمي عضواً وحزبياً، وبين الحقوقي المفترض فيه الاستقلالية عن مؤثرات السياسي. وهي حالة تعاني منها معظم إن لم يكن مجمل الجمعيات الحقوقية). هذا التحليل صحيح ودقيق (الأيام، ٢٠١٠/٢/١٧).

وزير الداخلية نفسه التفت الى هذا

كل من تابع نشاط الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وهي أول جمعية حقوقية تتأسس في عهد الإصلاحات، يدرك بأن الجمعية قفزت بنشاطاتها وتأثيرها في عهد الأستاذ عبدالله الدرزي، الذي استقال مؤخراً من منصبه. إن النضج الذي حازته الجمعية خلال عملها مؤخراً، ورؤيته في بناء علاقة بناءة مع الأجهزة الرسمية المعنية بحقوق الإنسان، إنما يعود الفضل فيها في جانب كبير الى الدرزي نفسه.

ومع أن الدرزي، بقي كعضو في الجمعية السياسية (وعد)، رغم توليه منصب قيادي حقوقي، إلا أنه كان يقول بأن انتماءه السياسي لا يتناقض مع عمله الحقوقي. لا بد أن الدرزي أدرك مؤخراً، بأن المواقف السياسية لـ (وعد) قد حدت من حريته في التعبير عن موقفه في موضوع حقوقي بحث. وقد كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، تصريح الدرزي في (٢٠١٠/٢/٩) ممتدحاً الخطوات الشجاعة للملك ومشروعه الإصلاحي، حيث قام بتبويض السجون، وأعاد المبعدين، وألغى قانون أمن الدولة. كما امتدح الدرزي الحكومة على انفتاحها وارتفاع سقف حرية التعبير الى حدّ عقد مؤتمر داخل البحرين يتناول موضوع حساساً (يقصد مؤتمر اطلاق تقرير التعذيب لهيومن رايتس ووتش). وقال ان مثل هذا المؤتمر كان من المستحيل عقده هنا قبل ١٠ سنوات. أيضاً أثنى الدرزي على وزارة الداخلية ووزيرها وخطواته الإصلاحية، وضرب أمثلة لتعاونه مع الجمعية، والقضايا التي تم حلها، واصفاً العلاقة بين الطرفين بأنها جيدة ومتقدمة. كما أشار الدرزي الى أن مسؤولي أمن وردت أسماؤهم في تقرير هيومن رايتس ووتش لا علاقة لهم بموضوع التعذيب.

هذه الأقوال لم تعجب الحركة السياسية الأم (وعد)، فتوالت الضغوط السياسية على عبدالله الدرزي، ودفعته الى الإستقالة. إزدواجية الإنتماء السياسي والحقوقي،



حسن موسى الشفيعي

والجهود التقريبية للخطر، وتساعد في عزل جهاز الشرطة والأمن عن المواطنين.

• إن الانتهاكات تشوّه سمعة الدولة، وتوفّر أسباب انتقادها في المحافل الدولية الحقوقية، وفي وسائل الإعلام، وهذا ما يسعى إليه المتشددون. كما أنها تفضي الى ممارسة ضغوط سياسية على الدولة، وربما قد يجري استغلال ذلك لتحقيق أغراض تمسّ بسيادة البلاد واستقلالها.

نحن واثقون بأن هناك إرادة سياسية باحترام حقوق الإنسان في البحرين، وهناك إجماع شعبي ورسمي في إدانة ممارسة التعذيب. والآن يجب أن نقول بأن هناك (مصلحة واضحة) في منع وقوع الانتهاكات بشتى أشكالها. ولكن تبقى حلقة مفقودة وهي ضعف الشفافية فيما يتعلق بالتجاوزات التي تحدث، والتي هي فردية، وهذا أدّى الى تضخيم الموضوع وكأنّ التجاوزات التي تحدث حالة (منهجية). ولو كانت الشفافية موجودة بما فيه الكفاية، لربما تبين أن التجاوزات محدودة للغاية، وهي تقع في كل بلدان الدنيا، إذ لا سبيل الى منع وقوعها تماماً. نحن نطالب الأجهزة المعنية، بأن تمنع وقوع الانتهاكات ابتداءً عبر خطوات وإجراءات وقائية. كما نطالبها بأن توسّع أفقها، وتفتح ملفاتها، فهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز مصداقيتها وفرض احترامها داخلياً وخارجياً.

ماذا نخسر بسبب الإنتهاكات؟

حسن موسى الشفيعي

• إنها تضعف ثقة المجتمع بالحكومة وأجهزتها الأمنية، وتعيق تعاون المجتمع معها وتدفعه للنظر بسلبية تجاه مشاريعها. كما أن الانتهاكات تشجّع بعض المواطنين على خرق القانون وعدم احترامه، وتخلق مشاعر عدائية تجاه الأجهزة الأمنية والقضائية.

• إنها تزيد التوتر في الشارع، بدلاً من أن تعيد اليه الهدوء، وتوسّع من القلاقل وأعمال الشغب. فالإنتهاكات كما تدلّ تجارب التاريخ، تمثل الوقود والمبرر للتشدد والتطرف. لهذا لاحظنا جميعاً لماذا تحاول الجهة المتشددة في البحرين جرّ رجال الشرطة الى المصادمات في الشارع، وتوفير البيئة لخرق القانون. إن احترام القانون من قبل الأجهزة الحكومية يساهم في تسوية المشاكل سلمياً، ويعين في فض الخلافات، ويعزز من مكانة النظام والقانون في نفوس الناس ويجعل منه أمراً مقدّساً.

• إن الانتهاكات تضرّ بسمعة القضاء حتى ولو لم يكن طرفاً مباشراً فيها. فالقضاء هو الملجأ للأفراد، وهو رمز تحقيق العدالة، وفي وجود الانتهاكات يتساءل الناس: أين دور القضاء في تحقيق العدالة؟ بمعنى أن من ينتهك حقوق الإنسان يضرّ بالعديد من أجهزة الدولة، ويشوّه سمعتها، ويضعف مصداقيتها.

• هناك محاولات جادة من قبل وزارة الداخلية لتقريب الشرطة من المجتمع لمساعدتها في مكافحة الجريمة ومنعها، عبر برنامج (شرطة المجتمع) الذي أسس حديثاً. بيد أن الانتهاكات إذا ما وقعت تعرّض هذا التعاون

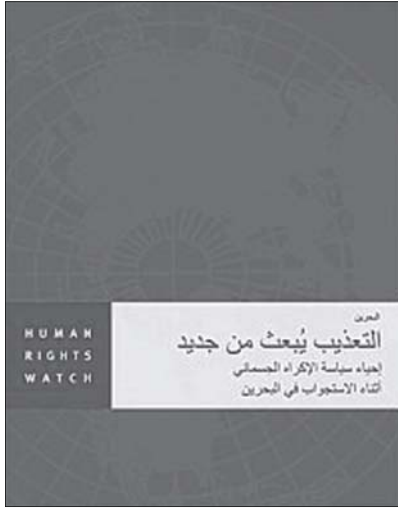
من البديهيّات المعروفة أن الحفاظ على حكم القانون يمنع انتهاكات حقوق الإنسان. فإذا ما تمّ خرق القانون، جاء التعديّ والتجاوز، وحين يتمّ ذلك تندلع حالات الإضطراب، بحيث يمكن القول بأن انتهاكات الدول لحقوق مواطنيها - والتي تتم عادة بحجّة الحفاظ على الأمن - تكون نتيجتها عكسية تماماً، أي أنها تزعزع النظام والإستقرار والأمن، وتزيد من تدهور الأوضاع بدلاً من أن تبعث على الهدوء والسكينة.

إن الطريق التي يسلكها منتهكو حقوق الإنسان، لتحقيق الإستقرار والأمن، خاطئ. لهذا ليس صحيحاً الزعم بأن تطبيق القانون المتوافق مع المعايير الحقوقية الدولية، يؤدي الى تضعف الأمن، أو أن تنفيذ القانون يتطلب خرقاً لحقوق المواطنين، اللهم إلا إذا كان القانون مستبدّاً. ولهذا أيضاً، حرصت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على تأكيد حقيقة أن تمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني يمنع البشر من اللجوء بشكل اضطراري الى التمرد على الطغيان والإضطهاد.

نعيد التذكير هنا بهذه الحقيقة، في ظرف يكثر فيه الجدل حول وقوع التعذيب في البحرين. إن إدراك حجم الخسارة في حال وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان هو ما يجب التفكير فيه ملياً. إن انتهاك حقوق الإنسان مكلفٌ لأية دولة، ولأية مجتمع يعاني منه. والمسألة هنا تتجاوز حدود الخسارة المعنوية، أي تلوّث سمعة الدولة في الخارج بين المنظمات الحقوقية.

لكي نكون واضحين فإن هناك تبعات كبيرة للإنتهاكات في حال وقوعها، من بينها:

التعذيب: البيئة السياسية والإجتماعية



أن هذه المعارضة ترفض ذلك، وأنها ليست ضد الإصلاحات والعملية السياسية فقط، وإنما أيضاً ضد النظام السياسي من أساسه. كما يتطلب الأمر تأكيد الإلتزام بالمعايير الحقوقية أثناء مواجهة الشعب والعنف في الشارع، وما يستتبع ذلك من احتجاز لمخالفين القانون، والتشديد على مسؤولي الأمن بالالتزام القانون، ومحاكمة من يقوم بالتجاوزات دون إبطاء. فضلاً عن ذلك، فإن المشروع الإصلاحي بحاجة على الدوام إلى خطوات جديدة تبعث فيه حيوية ودماً جديداً. القائمون على المشروع الإصلاحي ومؤيدوه مطالبون بإعادته إلى الواجهة مرة أخرى بطريقة تستصحب التحولات الراهنة على كافة المستويات، بحيث يترجموا أهدافه إلى حراك وفعل حقيقي، يُشعر المواطن بأن مبادئ ميثاق العمل الوطني والدستور قد تمت ترجمتها إلى واقع معاش.

إنزال الشباب إلى

الشوارع في مظاهرات

لا ينبغي التصدي لظاهرة نزول الشباب إلى الشارع للتظاهر والإعتصام الذي يقع بشكل متكرر، ولا النظر إلى تلك الظاهرة بصورة سلبية. ويقع عبء

بلد يمر بمرحلة إنتقالية. ودائماً ما يكون الانتقال من مرحلة إلى أخرى مشوب بمحاذير وعقبات كأداء، وصعوبات جسام. وبحسب تحليلنا للأمر، فإن هناك عملية سياسية قائمة، تشترك فيها القوى السياسية الفاعلة، ولا تواجه العملية السياسية انسداداً، رغم أنها في بعض الجوانب قد انخفض زخمها، كما لا تواجه معارضة قوية من داخل النظام السياسي بحيث تشلّه أو تعيقه، فضلاً عن أن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ليست سيئة في الفترة التي يغطيها التقرير (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، بل هي فترة تعاون أفضل مما كان في الماضي. وعليه يمكن القول بأنه ليس هناك (توتر سياسي)، بقدر ما هناك (توتر أمني) من قبل أقلية ترفض العملية السياسية، ولا تعترف حتى بأصل النظام، وهي التي تقوم بتوتير الشارع وبالعنف والشعب وتدمير الممتلكات. ونستطيع القول بأن هذه الأقلية المتشددة بالذات، مسؤولة بقدر كبير عن تباطؤ زخم العملية السياسية، كما أنها مساهمة في الانتهاكات لحقوق الإنسان، إما بشكل مباشر، أو كرد فعل على ممارساتها، ما يحدث معه تجاوزات من قبل قوات الأمن.

وبقدر ما هناك من يعمل على انتقال ديمقراطي سلس، هنالك بالمقابل من يحاول إعاقة هذا الانتقال تحت شتى المسوغات، وهو ما يحدث منذ بدء إنطلاقة المشروع الإصلاحي. وفي ظل هذا الشدّ والجذب يتحول الأمر إلى صراع بين الطرفين المؤيد والمعارض، وتبرز الانتهاكات كلازمة لتصاعد التوترات الأمنية، وهذا يشكل تحدياً يواجه الجميع ويضع المشروع الإصلاحي في اختبار من جهتين: الإستمرار في عملية التحول الديمقراطي؛ والمحافظة على الأمن والنظام دون تجاوز لحقوق الإنسان.

وهنا نرى بأن من الضروري الإستمرار في محاولة استيعاب المعارضة المتشددة ضمن العملية السياسية، مع إدراكنا للحقيقة

أطلقت هيومان رايتس ووتش تقريراً في ٨ فبراير ٢٠١٠ تحت عنوان: (التعذيب يُبعث من جديد: إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين)، ذهب إلى تأكيد إختفاء التعذيب في البحرين منذ بدء المشروع الإصلاحي في ٢٠٠١ واستمر ذلك الحال حتى نهاية عام ٢٠٠٧ حيث بدأت حالات التعذيب في الظهور من جديد.

لقد تمت مناقشة قضايا عديدة متعلقة بالتقرير، وأوضحنا وجهة النظر الرسمية التي تنفي وقوع التعذيب (الممنهج) وتعد بالتحقيق في المعلومات الواردة في التقرير، وتفترض احتمالية وجود حالات فردية من التجاوزات. لكننا هنا، سنناقش الأسباب التي يعتقد التقرير أنها تؤدي إلى التجاوزات وبينها التعذيب، وهي تلقي الضوء على مسألة أوسع من موضوع الانتهاكات الفردية، لتبحث في البيئة السياسية والإجتماعية والتشريعية، مع أن التقرير قَدّمها بدون شروحات، ولو تم شرحها، لكان التقرير قد قدم خدمة إضافية للمهتمين بالوضع الحقوقي البحريني. سنتوقف هنا عند الأسباب، ونحاول أن نقدم بعض الملاحظات والشروح حولها، والمعالجات التي تحتاجها البحرين لطى هذا الملف.

يعزي التقرير ظهور التعذيب من جديد في البحرين إلى (تزايد التوترات السياسية.. فالمظاهرات في الشوارع، شارك فيها شباب من الأغلبية الشيعية الإسلامية محتجين على التمييز ضدّهم من قبل الحكومة.. وتدهور الحال بتصعيده بشكل متكرر إلى مواجهات، تتخذ أحياناً طابع العنف، مع قوات الأمن). تفكيك هذا الاقتباس يشير إلى الأسباب التالية: ١/ تنامي التوترات السياسية؛ ٢/ إنزال الشباب إلى الشوارع في مظاهرات؛ ٣/ الاحتجاج على التمييز؛ ٤/ المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

تزايد التوترات السياسية

التحول السياسي الديمقراطي في أي

من قبل من ينظمه ويشارك فيه، وعلى الدولة أن تواصل إتاحة فرص الاحتجاج السلمي الذي لا يخل بالأمن الوطني.

المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن

دولة القانون تحترم جميع مكونات المجتمع دون حصر على حقوق أحد في التعبير عن آرائه السياسية سلمياً. إن تنظيم المظاهرات يحتاج لإجراءات يجب اتباعها، بما فيها الحصول على الترخيص وتحديد المكان والزمن. التظاهرة الحضارية تتسم بحرص منظمها على سلامة الجميع وعلى مرافق الدولة. كما أن دولة القانون تحرص على سلامة المتظاهرين وغير المتظاهرين إضافة إلى مرافق الدولة. وهذا يحتم ضرورة التنسيق بين الجهة المنظمة لأي تظاهرة، وبين السلطات المخوّل لها الترخيص بالتظاهر. فإذا إلترّم كل طرف بأداء دوره، لن تكون هنالك مواجهات، بل ستعمل قوات الأمن على حماية المتظاهرين، كما سيشارك المتظاهرون حرص القوات الأمنية على توفير مناخ تظاهر صحي لها. هذا هو الأسلوب الحضاري في تنظيم التظاهرات السلمية، الذي يجنب الجميع أي مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

ليست هنالك حاجة لفرض سياسة الأمر الواقع، عبر التظاهر دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، كما يحدث الآن من الجهات المتشددة، التي تحرّض أتباعها على تدمير الممتلكات وحرق محولات الكهرباء، ومهاجمة قوات الأمن. إن هذه الأفعال هي ضد حقوق الإنسان، كما أن الرد المتعسف ضدها انتهاك لحقوق الإنسان. إن سبب المواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن، وما يتبعه من مصادمات واعتقالات، ومن ثمّ مزاعم تعذيب، يعود بالدرجة الأساس إلى أولئك الذين لا يعتقدون بوجوب الالتزام بالقانون، لا من حيث الحصول على إجازة بالتظاهر، ولا من جهة الإلتزام بسلمية التظاهر. نحن مع التظاهرات الحضارية، ومع معاملة أمنية أكثر تحضراً.

السلطة، ولا يعتقد أن العنف والشغب في الشارع يمثل حلاً منطقياً للتخلص من إرث الماضي.

من جهة أخرى، وفي الوقت الذي نوّكد فيه أن التمييز يؤدي إلى حالات من الإحتقان في كثير من الأحيان، كما تشير إليه أدبيات وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.. فإن النصوص المساواتية الواردة في الدستور وميثاق العمل الوطني، ليست كافية لوضع حدّ لكل أشكال التمييز، ومن هنا تنبع أهمية وجود تشريعات تجرّم التمييز بكافة أشكاله. ولكي يكون الاحتجاج على التمييز احتجاجاً نوعياً، ينبغي أن تظطلع المؤسسة التشريعية بدورها كاملاً لدراسته بإستفاضة، ووضع الطول التشريعية له. كما ينبغي أن يكون الاحتجاج ضد التمييز حضارياً وسلمياً

ستورك: لا عودة للمربع الأول

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، في مؤتمر صحفي بالمنامة في ٢٠١٠/٨/٢٠: (من الواضح أنه منذ مطلع القرن الحالي، بينت البحرين للعالم أنه بالإرادة السياسية يمكن وقف التعذيب، وهو ما كان جلياً في الفترة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، إذ يتبين أنه كانت هناك قضايا حقوقية جدية، ولكن لم يكن التعذيب جزءاً منها). وأضاف: (لا يمكن القول إن البحرين عادت إلى المربع الأول، ولكن حين نتحدث عن عودة التعذيب، فإن هناك قضايا جدية بهذا الشأن). مشيراً إلى أن (التقارير الحكومية والوثائق الطبية لا تعني العودة إلى المربع الأول، واليوم نحن نتحدث في مكان عام ومؤتمر صحافي مسموح به ولا يحتاج إلى رخصة، وبالتالي لا يوجد هناك تشابه بين ما كانت عليه الأمور قبل عشرة أعوام والآن).

كبير على أجهزة الإعلام، والإحصائيين الاجتماعيين، والأكاديميين، ومسؤولي الرعاية الاجتماعية، وأجهزة رعاية الشباب والرياضة، والتشريعيين، ورجال الدين المستنيرين، والجمعيات الطلابية.. يقع عليهم عبء دراسة هذه الظاهرة وتقديم أوراق وبرامج إعلامية وتنويرية حولها. السؤال الذي يرد دائماً: لماذا التظاهرات والإعتصامات كثيرة في البحرين، ولماذا يشارك فيها أعداد كبيرة من الشباب؟ هناك أسباب سياسية واجتماعية ومعيشية ينبغي معالجتها من الجذور. ربما تكون هنالك حاجة لإقامة فعاليات وأنشطة واستحداث قنوات من أجل تحويل الطاقة الشبابية إلى مشاريع تنموية يستطيع من خلالها الشباب التعبير عن أنفسهم، والمساهمة في لعب دور حقيقي وإيجابي في بناء الوطن. ولكن إلى ذلك الحين، فإن التظاهرات، إذا ما عبر عنها سلمياً ووفق القانون، فإنها ليست بالضرورة تؤدي إلى توترات أمنية. هناك مساحة من الحرية، يمكن لأي مواطن استخدامها وفق القانون.

الإحتجاج على التمييز

مشكلة التمييز بشتى أشكاله موجودة في كل دول العالم، وهي موجودة في البحرين، سواء تعلق الأمر بالمرأة أو العمالة الأجنبية، أو فئات إجتماعية أخرى. لكن ما قصده تقرير هيومان رايتس ووتش هو التمييز ضد الشيعة فقط. ونحن في المرصد نعتقد، بأنه ليس هناك تمييز ممنهج ضد الشيعة منذ عهد الإصلاحات، وأن هناك جهوداً حقيقية للتخلص من الإرث السابق، توضع أحياناً تحت مسمى (إعادة التوازن السياسي والاجتماعي). الطول كثيرة لمجابهة أي تمييز، منها على سبيل المثال (التمييز الإيجابي/ Affirmative Action)، بيد أنه لا يمكن القبول اليوم، وفي ظل العملية السياسية القائمة، أن يعتبر التمييز سبباً في التوتر الأمني، فهذه مجرد ذريعة، حيث لا توجد ملامح خطوات تمييزية جديدة تقوم بها



مجلس النواب يناقش مشروع قانون الصحافة

لأنها (تعتمد على عناصر من منظمات سياسية لا تعمل تحت مظلة العمل السياسي الشرعي، وتنقل وجهات نظرها أحادية الجانب) ورأى (أن ما تشهده البحرين حالياً من حريات تعبير يجعلها في مرتبة متقدمة على كثير من الدول الخليجية والعربية).

النواب من جانبهم، وفي أول جلسة نقاش لمشروع قانون الصحافة في

قانون جديد للسجون

أقرّ مجلس النواب في ٢٣/٢/٢٠١٠ مشروع قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل (سجون)، الذي يجيز لجمعيات حقوق الإنسان الأهلية زيارة تلك المراكز للاطلاع على أوضاعها وظروف نزلاتها، بعد أخذ الإذن من وزارة الداخلية. وحسب القانون فإنه (يحق للمحبوس احتياطياً الحصول على الزيارة مرة واحدة كل أسبوع، وتمنع عنه الزيارة لمدة لا تتجاوز الأسبوعين قابلة للتجديد إذا صدر بذلك أمر من النيابة العامة لمصلحة التحقيق). وبحسب القانون، للسجين حق (الخلوة الشرعية بزوجه أسبوعياً، وله إتمام إجراءات زواجه). وفي المادة ٦٠ جاء: (لا يجوز استخدام القوة في التعامل مع النزلاء، إلا في حالات الضرورة: لمنع وقوع أعمال العنف، أو محاولات الهرب، أو التغلّب على المقاومة أو عدم تنفيذ الأوامر). كما من حقه - وفق المادة ٢٣ - إكمال دراسته الجامعية بالانتساب على حسابه الخاص.

بدأ البرلمان بمناقشته..

قريباً ولادة قانون الصحافة!

الصحافيون فاجتمعوا برئاسة مجلس النواب، ثم ما لبث أن دعت جمعية الصحافيين (في بيان لها بتاريخ ١٣/٢/٢٠١٠) أعضاءها للإحتشاد أمام مجلس النواب للمطالبة بإقرار قانون مستنير ومتطور للصحافة. وعبرت الجمعية عن أسفها لتبني بعض النواب (لجنة الخدمات) رؤية تربط قانون الصحافة بقانون العقوبات، مؤكدة على (أن حبس الصحفي يتعارض مع القواعد الديمقراطية... ويتعارض بشكل واضح مع توجهات القيادة بحذف العقوبات التي من شأنها حبس الصحفي، ويتعارض مع مطالبات الجسم الصحفي بالكامل).

وبسبب الضغوط، قررت لجنة الخدمات بالمجلس حذف مقترحها المتعلق بحبس الصحفي، مكتفية بتغريم الصحفي مالياً إذا ما (ساهم في نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق، حتى ولو لم يترتب على هذا التحريض أية نتيجة). واعتمدت اللجنة مشروع قانون الصحافة المقدم من مجلس الشورى باعتباره (الأصل)، وأن مشروع الحكومة يمثل (التعديل على الأصل)، خلاف رغبة الحكومة.

في ذات السياق كانت هنالك مقابلة صحافية لافته لعضو مجلس الشورى ابراهيم بشمي، حول قانون الصحافة وأجواء مناقشته، وصف فيها محاولات مجلس النواب الجمع بين مشروع الشورى والحكومة بأنهم قد خلقوا قانون مسخ (أحدب نوتردام جديد). وانتقد الحكومة لعدم توضيح وإيصال رسالتها الى المنظمات الدولية أو حتى التواصل معها؛ كما انتقد تلك المنظمات

تحرك ملف مشروع قانون الصحافة الذي بدأت مناقشته أخيراً في البرلمان في ٢٣/٢/٢٠٠٩. لقد سبب تأخير مناقشة القانون في الأعوام الماضية الكثير من الجدل داخل البحرين وخارجها. ولا يعلم حتى الآن كيف ستكون نتيجة النقاش وطبيعة القانون نفسه. القانون الحالي لعام ٢٠٠٢ غير مرضي عنه من الصحافيين البحرينيين، وقد تعرّض للنقد الدائم من قبل المنظمات الحقوقية الدولية، فهل سيكون القانون المعدل (الجديد) مرضياً لمختلف الأطراف، ويتماشى مع معايير الحريات العامّة؟

لقد قدّمت الحكومة مشروع قانون للصحافة، ومجلس الشورى قدّم مشروعاً آخر موازياً، رحّب به، ومال إليه جمعية الصحافيين البحرينيين، والجسم الصحافي البحريني عامّة، باعتباره أقرب الى تطلعاتهم، يوافقهم في ذلك عدد من النواب المنتخبين. كما رحّبت به منظمات عربية ودولية معنية بحرية التعبير. صراع الرؤى والمواقف حول المشروع، سواء بين الحكومة والبرلمان، أو بين البرلمان أنفسهم من المجلسين النواب والشورى، سترسم صورة مشروع قانون صحافة المستقبل. ومع هذا، فإن من الواضح، أن النقاش وصل الى الشارع البحريني نفسه، وبدأت جماعات الضغط تتحرك في اتجاهات مختلفة، خاصة جمعية الصحافيين ومؤسسات المجتمع المدني، التي تحاول التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، للخروج بقانون يعزز وضع الحريات في البحرين.

لهذا، ما إن أعلنت بداية النقاش لمشروع الصحافة الجديد، حتى هبّ

حبس الصحفي..

حرية تعبير بلا معنى

أيّد رئيس الإتحاد الدولي للصحافيين، جيم بوملحة، موقف جمعية الصحفيين البحرينية في ملاحظاتها



فيما يتعلق بالفاء عقوبة حبس الصحفيين، وأضاف: (يبدو أن

بعض أعضاء مجلس النواب لا يريدون إقرار تعديلات متطورة تواكب ما هو معمول به دولياً في الدول المتقدمة). واعتبر ربط قانون الصحافة بقانون العقوبات أو أي قانون آخر أمراً خطيراً جداً، فـ (كل هذه الحرية الصحافية في البحرين ستكون من دون معنى في حال بقاء عقوبة حبس الصحفي بأي شكل من الأشكال. لا يجب أن نضع الصحفيين في السجن على ما يكتبون، حتى الصحفيين السيئين لا يجب أن يتم التعامل معهم بهذه الصورة).

وقال بوملحة بأن مجلس النواب يجب أن يعلم جيداً أن الصحافة هي حجر الزاوية في الديمقراطية، وأن النواب لا يستطيعون ممارسة الديمقراطية بدون الصحفيين، وأنهم لا يستطيعون اختيار الأمر الصائب بدون الصحافة التي تزودهم بالمعلومات واتجاهات الرأي، والصحافة سلطة رقابية. وانتقد بوملحة غلق المواقع الإلكترونية وقال إن ذلك لم يعد يواكب العصر، وإن ذلك ليس جيداً للبحرين.

من جهته قال أيّدن وايت، أمين عام الإتحاد الدولي للصحافيين: (يجب على الحكومة أن تتشاور مع الإعلاميين البحرينيين بشكل كامل حول قانون الصحافة وقضايا التنظيم الذاتي، ومن دون دعم الإعلاميين لمشاريع القوانين المقترحة فإن مصيرها هو الفشل).

وأن يكون لدى الصحفيين نوع من الحصانة)، طالبت النائبة لطيفة القعود بأن (تستأنس اللجنة - البرلمانية التي تدرس القانون - بأراء المنظمات الدولية... لا يسرنا أن نرى الصحفيين يجرحون في المحاكم لأنهم عبروا عن رأيهم).

وفي مداخلة النائب السيد جميل كاظم جاء: (الصحافة التي نريدها هي صحافة تكشف الفساد، لا صحافة تتستر عليه. نحن مع صحافة حرة ونزيهة تمارس الرقابة من أوسع أبوابها، ومع صحافة مسؤولة لا تقتات على الطائفية). وأشار النائب صلاح علي إلى أن (الصحافة كشفت عن أمور كانت خافية حتى على النواب، وقادت بعض المعلومات التي كشفتها إلى تشكيل لجان تحقيق نيابية اكتشف المجلس فيما بعد صحتها). وأيّد النائب عيسى أبو الفتح الرأي القائل بأنه (لا مشروع إصلاح دون حرية رأي وتعبير، لذلك لا بد من قانون يدعم الجسم الصحفي).. وأمسك النائب عبدالرحمن بومجيد العصا من الوسط فقال: (لا بد من وضع ضوابط ولكننا نرفض الحبس)؛ في حين لفت النائب محمد جميل الجمري إلى انه (لا يمكن أن يتفاعل الناس مع النواب أو مع أية قضية دون الصحافة... الدعوات التي تتجه إلى الحد من الحريات تحت أي عنوان تستهدف خنق كل أجواء الديمقراطية). وأخيراً أوضح النائب السيد عبدالله العاللي أنه (ما لم تتسع مساحة حرية الصحافة، فلن تتطور وسائل الضبط والمساءلة والرقابة الحقيقية).

هذه هي الأجواء العامّة، عشية مناقشة مشروع قانون الصحافة في البحرين. وهي أجواء إيجابية حافلة بالأراء السديدة، والتطلعات الحرّة غير المحدودة. نأمل أن تسفر عمّا قريب في إقرار قانون يقفز بالبحرين ديمقراطياً الى الأمام.

٢٣/٢/٢٠١٠، حاولوا أن يقربوا ويسددوا مواقفهم، فشهدت الجلسة مداخلات لأربعة وعشرين نائباً، جلّهم تحدّثوا في سياق تأييد تشريع عصري ومتطور ويلبّي رغبات الصحفيين وتطلعات الرأي العام المراقب للوضع البحريني. النائب عادل المعاودة قال: (نحن مع زيادة حرية التعبير)؛ والنائب عبدالجليل خليل أعلن: (نقف مع قانون صحافة مستنير، ونحتاج لرأي صريح من الكتاب.. لسنا مع من يسب ويشتم، لكن نحتاج لمصارحة حقيقية... نستغرب أن يجرح الصحفي للقضاء على قضايا تافهة). وشدد النائب خليل المرزوق على عدم (تسلط السلطة التنفيذية على الصحافة)، كما أعلن النائب عبدالرحمن: (نرفض الحبس للصحافي). وفي وقت طالب فيه النائب جواد فيروز بـ (حفظ حق الصحافة،

إشادة

أشاد مسؤولان في منظمة الهجرة الدولية (IOM) هما: يان فليدمان (خبير مكافحة التهريب)، وفيونا الأسيوطي الممثل الإقليمي للمنظمة، بالجهود التي تبذلها البحرين في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر سواء على المستوى المحلي أو الدولي. جاء ذلك خلال لقاءهما بوكيل وزارة الخارجية عبدالله عبداللطيف في ٩/٢/٢٠١٠. يشار إلى أن منظمة الهجرة الدولية افتتحت مكتباً لها في البحرين في العام ٢٠٠٨، وأطلقت في وقت سابق مشروع (بناء القدرات وزيادة الوعي حول مكافحة الاتجار في مملكة البحرين)، الذي يهدف إلى مساعدة الحكومة والمجتمع المدني على زيادة القدرات القائمة في مجال حماية العمال الأجانب، وإدارة الملاجئ، وجمع وإدارة البيانات، وإنفاذ القانون.

مرصد البحرين لحقوق الإنسان:

ضرورة التعامل مع التقرير بهوضوعية وهدوء

في سياق التداعيات المختلفة من جهات عدة في داخل البحرين وخارجه، وردود الأفعال المتباينة حول تقرير هيومن رايتس ووتش الأخير الصادر في ٨ فبراير ٢٠١٠، يدعو المرصد جميع الأطراف المعنية إلى التعامل مع التقرير بالموضوعية المطلوبة، وعدم التسرع في إصدار الأحكام. كما يدعو الجهات المعنية إلى القيام بدراسة مستفيضة ووافية للتقرير، وإلى تشكيل لجنة للنظر في ادعاءات التعذيب التي جاءت في التقرير، ووضع معالجات لها في حال إثباتها.

القراءة المتأنية للتقرير تجعلنا في المرصد نتوقف عند عدة نقاط:

- جاء التقرير بعد فترة وجيزة جداً من إصدار هيومن رايتس ووتش لتقريرها السنوي، والذي دشنته في دبي في الأسبوع الأخير من يناير من هذا العام. وهذا لا يبدو اعتيادياً للمتابع لعمل المنظمات الدولية العاملة في حقوق الإنسان. ولكن الموضوعية تحتم علينا أن نعتبر ذلك من باب الصدفة التي لا تتكرر كثيراً، وبالتالي نتعامل مع التقرير بحسن نية لأن هيومان رايتس ووتش، وإن غابت عنها الكثير من المعلومات بشأن البحرين، فهي ليست عدواً لها ولا لحقوق الإنسان.
- جاء التقرير على خلفية زيارة قامت بها هيومن رايتس ووتش إلى البحرين في يونيو ٢٠٠٩ استغرقت زهاء الأسبوعين، وسمحت لها الحكومة البحرينية بمقابلة من تريد مقابلتهم دون حجر أو رقابة مسبقة. كما

التقت المنظمة خلال زيارتها بعدد غير قليل من الناشطين الحقوقيين، ومنظمات حقوق الإنسان البحرينية. بل وسمح للمنظمة بالإطلاع على كثير من الوثائق والسجلات الخاصة بالمحاكم البحرينية والنيابة العامة، وقوات الأمن. كما فحصت المنظمة التقارير الطبية فيما يخص شكاوى المعاملة السيئة. وهذا تطور إيجابي ينبغي البناء عليه، ونقطة تسجل لصالح حكومة البحرين التي بدت أكثر ثقة في تعاملها مع ملفها الحقوقي، وأكثر رغبة في التعامل الجاد مع المنظمات الدولية وإفساح المجال لها للمساهمة بإيجابية في معالجة الأخطاء والإستفادة من الدروس.

- هنالك حاجة للبناء على الرد الموضوعي والهاديء الذي جاء على لسان معالي وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة والمتعلق بالالتزام البحرين النظر في الادعاءات التي أثارها التقرير، وإحالتها إلى الجهات ذات الصلة، لاتخاذ الاجراءات اللازمة.
- من ناحية أخرى هنالك حاجة لهيومان رايتس ووتش للتخلي بالصبر حتى تستلم رد الحكومة البحرينية على تساؤلاتها المشروعة. لا شك أن حكومة البحرين تأخرت في تقديم أجوبتها على بعض التساؤلات، وكان ينبغي أن تدرك بأن التباطؤ - لأي سبب كان - لم يكن مفيداً، مع التقدير للنوايا الحسنة التي تبديها الحكومة. إن توضيح الحقائق حول

- مسائل حقوق الإنسان، ومحاولة معالجة أوجه القصور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، هو الغاية.. وهذا يحتم على الحكومة الاسراع بوضع آلية للرد على المنظمات الدولية خلال فترة زمنية محددة.
- ينبغي أن تحرص الحكومة كما مؤسسات المجتمع المدني على اللقاء بالجهات الحقوقية التي تزور البحرين، وأن توفر الأجهزة الرسمية المعنية مساعدتها للوفود الحقوقية الزائرة لتسهيل مهماتها ولقاءاتها. هذا الأمر - إن تحقق - سيساعد تلك الوفود في الإلتقاء بطيف واسع من الجهات ذات الصلة، لتشكيل الصورة العامة عن الوضع تكون أقرب الى الواقع، وكذلك لتوفير القدر الأكبر من المعلومات التي تحتاجها الجهات الحقوقية والبحثية.
- يرى المرصد أيضاً أن منظمات حقوق الإنسان البحرينية يجب أن تضطلع بمهامها من خلال آلية تجتمع دورياً لمناقشة آخر التطورات والمستجدات في مجال حقوق الإنسان في البحرين من أجل حمايتها وتعزيزها. ويمكن لهذه الآلية أن تدعو مسؤولاً حكومياً كل مرة لمناقشة ملف أو قضية محددة من أجل وضع الحلول الحقوقية لها.
- أخيراً، يرى المرصد أن الوقت قد حان لتسمية أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كيما تبدأ بعملها، فهي الأقدر على التعاطي مع مثل هذه التقارير وما تحتويه من معلومات.